

أثر الاحتياطات الفائضة في العمق المصرفي في العراق العراق دراسة حالة للمدة (2004-2021)

The impact of excess reserves on banking depth in Iraq Iraq a case study for the period (2004-2021)

م. مصطفى سلام عبد الرضا

L. Mustafa Salam

inm.mus@atu.edu.iq

جامعة الفرات الأوسط التقنية / المعهد التقني المسيب

AL-Furat AL-Awsat Technical University

Al-Musaaib Technical Institute

م. علياء كاظم عيال

L. Alyaa Kadhim Ayal

inm.aly1@atu.edu.iq

جامعة الفرات الأوسط التقنية / المعهد التقني المسيب

AL-Furat AL-Awsat Technical University

Al-Musaaib Technical Institute

المستخلص :

يهدف هذا البحث بشكل أساسي الى إيضاح دور وأهمية الاحتياطات المالية الفائضة في القطاع المصرفي العراقي ،اذ تلجأ ادارة الاحتياطات في المصارف التجارية العراقية الى الاحتفاظ باحتياطات فائضة عن حاجتها الأساسية وذلك لمواجهة أي انخفاض في الاحتياطات الكلية المتوفرة لدى المصرف بهدف مواجهة التعرض الى عمليات السحوبات المفاجئة للودائع أو مواجهة أي ظرف طارئ وغير متوقع، وبالرغم من ان الاحتياطات الفائضة تعد موجودات غير مدرة للعوائد المالية إلا أنها تستخدم لتغطية الاحتياجات المستقبلية للمصرف، فطبيعة عمل الجهاز المصرفي عادة ما يخضع لحالة عدم التأكد بشكل كبير جداً، اذ اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في دراسة حجم الاحتياطات والعمق المالي اذ تكمن مشكلة البحث في دراسة الآثار التي يمكن ان تتركها الاحتياطات الفائضة في العمل المصرفي للقطاع المصرفي العراقي، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك تأثيراً للاحتياطات الفائضة على العمق المصرفي وعلى اثر ذلك توصي الدراسة بضرورة قيام الجهاز المصرفي بوضع استراتيجية خاصة لتحديد المستوى الأفضل لحجم الاحتياطات الفائضة الذي يستخدمه لمنح القروض و بالتالي المساهمة في رفع نسبة العمق المصرفي .

الكلمات المفتاحية : الاحتياطات الفائضة ،العمق المصرفي ،الائتمان المصرفي ،الناتج المحلي الاجمالي .

Abstract: This research mainly aims to clarify the role and importance of surplus financial reserves in the Iraqi banking sector, as the reserves management in Iraqi commercial banks resort to maintaining reserves in excess of their basic needs in order to face any decrease in the total reserves available to the bank in order to face exposure to sudden deposit withdrawals Or facing any emergency and unexpected circumstance, and although the surplus reserves are assets that do not generate financial returns, they are used to cover the future needs of the bank, The nature of the work of the banking system is usually subject to a state of uncertainty in a very large way, as the study relied on the analytical approach in studying the size of reserves and financial depth, as the research problem lies in studying the effects that surplus reserves can leave in the banking work of the Iraqi banking sector, and the study has reached That there is an effect of excess reserves on banking depth, and as a result, the study recommends the need for the banking system to develop a special strategy to determine the best level for the volume of excess reserves that it uses to grant loans, and thus contribute to raising the banking depth ratio.

Keywords: excess reserves, banking depth, bank credit, gross domestic product.

1-المقدمة

يعد الاحتياطي الفائض من المتغيرات التي تتميز بأهمية كبيرة من حيث التأثير في العمل المصرفي، وخصوصاً ما يتعلق بالعمق المصرفي (نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي) في العراق حيث تلجأ المصارف بالاحتفاظ بالاحتياطيات الفائضة ورفع نسبتها لغرض مواجهة أي ظرف طارئ في المستقبل نتيجة عدم التأكد أو اللابيقين، إذ يشكل الاحتياطي الفائض النسبة الأكبر من احتياطيات الجهاز المصرفي والذي يستخدمه لمنح القروض وبالتالي رفع مستويات الاستثمار والنمو، وفي العراق نجد ان العلاقة بين الاحتياطيات الفائضة والعمق المصرفي هي علاقة متناغمة في العمل المصرفي في قصيرة الأجل إذ تتأثر بالظروف السياسية والأمنية والتي تعتبر من المخاطر النظامية كما يبين مؤشر العمق المصرفي دور الجهاز المصرفي في تمويل القطاع الخاص لغرض تعزيز النمو في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تساهم القروض المقدمة للقطاع الخاص في تعزيز الاستثمار والنمو أكثر من القروض التي يتم توجيهها أو منحها للقطاع العام، كما تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث إذ تناول المبحث الأول منهجية البحث والثاني تطرق للجانب النظري واما الثالث فقد تضمن الجانب العملي واما الأخير فكان للاستنتاجات والتوصيات .

2- منهجية البحث

2-1 مشكلة البحث

تعد إدارة الاحتياطيات المالية الفائضة عن الحاجة من اهم التحديات التي تواجهه إدارات المصارف التجارية كون ان هذه الأموال هي غير مستغلة في موارد اقتصادية مختلفة والتي من الممكن ان تدر عوائد مالية للمصارف في حال تم استثمارها بصورة صحيحة وأمنة لكن الظروف المحيطة في بيئة العمل تحتم على هذه الإدارة الاحتفاظ بأموال فائضة عن الحاجة لمواجهة مختلف المخاطر الغير متوقعة والتي من الممكن ان تترك اثار سلبية على المصارف وبالأخص القطاع المصرفي العراقي، بما إن الاحتياطيات الفائضة تعد المصدر الأساسي لمنح القروض وبالتالي فإنها تمارس تأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو في الناتج المحلي الإجمالي (Gdp) وفي ضوء ما تقدم يمكن لنا صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي وهو ما مدى تأثير الاحتياطيات الفائضة على العمق المصرفي العراقي بالنسبة للقطاع المصرفي العراقي للفترة من 2004-2021؟

2-2 أهمية البحث

تتطلب أهمية البحث من أهمية موضوع الاحتياطيات الفائضة والعمق المصرفي بوصفهما من المواضيع المهمة والحساسة في العمل المصرفي والتي لها دور فاعل في إدارة الموارد المالية للمصارف العراقية فإدارات هذه المصارف تعد هذه الأموال من ابرز التحديات التي تواجه عملها فاستثمار هذه الأموال بشكل صحيح وعدم الاحتفاظ بأموال كبيرة فائضة عن الحاجة دون استغلال يمثل عبئاً على المصارف فطبيعة عمل المصارف التجارية تفرض عليها بعض الالتزامات التي يجب الوفاء بها فضلاً عن ان المصارف التجارية تكون ذات طبيعة تجارية ربحية أي لا بد من استغلال الأموال الموجودة بأمثل صورة وعدم احتجازها بشكل غير علمي وغير مدروس ومن هنا فان أهمية هذه الأموال يمكن الاستفادة منها في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية في البلد وبالتالي تحقيق منافع اقتصادية وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي بما ينعكس على العمق المصرفي في العراق كونه يمثل المصدر الأساسي لمنح القروض.

2-3 هدف البحث

1. التعرف على طبيعة الاحتياطيات الفائضة وأهميتها في العمل المصرفي
2. التعرف على ماهية العمق المصرفي ودوره في عمل المصارف
3. تحليل واقع الاحتياطيات الفائضة والعمق المصرفي للقطاع المصرفي العراقي للفترة (2004-2021)
4. تحديد طبيعة العلاقة بين الاحتياطيات الفائضة والعمق المصرفي من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك (Bound test) .

2-4 فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها (لا توجد علاقة تأثير وارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين الاحتياطات الفائضة والعمق المصرفي).

3- الجانب النظري

3-1 الاحتياطات الفائضة

تشير الاحتياطات الفائضة إلى موجودات الحساب الجاري للبنوك في البنك المركزي بما يتجاوز الاحتياطات المطلوبة ، حيث ان الاحتياطات الفائضة تلعب الدور الرئيسي في السياسة النقدية. (Camba & Bindseil، 2004: 7) مما يعني ان الاحتياطات الفائضة تعكس رغبة البنوك التجارية بالاحتفاظ باحتياطات فائضة مع افتراض ثبات حجم الاحتياطات الكلية للجهاز المصرفي مما ينعكس على انخفاض حجم الائتمان المقدم. (السيد علي ، العيسى، 2004: 20) أي ان الاحتياطات الفائضة تكون مودعة في المصارف و قابلة للإقراض للأفراد ، كما تكون خاضعة لنسبة الاحتياطي النقدي ، علما ان هذه النسبة تؤثر بشكل سلبي في مضاعف الائتمان بناءا على السياسة التقييدية التي تتبعها السياسة النقدية، وبالعكس في حالة اتباع سياسة توسعية ،فأنها تلجأ الى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الاحتياطات الفائضة. (الخرجي، 2010: 10-11) ان الزيادة في حجم هذه الاحتياطات تشير الى تضحية البنوك بالفائدة التي من الممكن ان تحصل عليها مقابل تقديم الائتمان. (Ennis & Sablik، 2019: 2) وبالتالي فالاحتياطات الفائضة تعبر عن احتفاظ البنوك بتلك الاحتياطات بشكل طوعي و ليس اجباري في البنك المركزي و يتم تحديدها من قبل البنوك بشكل خاص. (van Berk ، 2022: 3) أي ان البنوك التي تحتفظ بحجم احتياطات فائضة كبيرة تستطيع التوسع في منح الائتمان بشكل أسرع في المستقبل استجابة للتغير في الاوضاع و الظروف الاقتصادية ، مثل التغير في الفرق لمعدل العائد الحقيقي المتوقع ، أي ان احتفاظ البنوك باحتياطات فائضة يعتبر وسيلة مهمة لزيادة حجم الودائع التي تستخدم في النهاية لتمويل الائتمان و بالتالي تستطيع تلك البنوك تعديل حجم الائتمان بشكل أسرع من تلك التي تستخدم معظم ودائعها لتمويل الائتمان الحالي. (Wolman & Ennis، 2015: 253) و قد يكون الاحتفاظ باحتياطات فائضة أقل خطورة اذا لم تكن كلفة الاحتفاظ بها كبيرة ، و مع ذلك فإن الاحتفاظ بتلك الاحتياطات يعد أمر مكلف خصوصا للبلدان النامية ، حيث ان الاحتفاظ بالعملات الاجنبية كاحتياطات فائضة يعني التخلي عن فرص الانفاق على الاستثمارات ذات العائد المرتفع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. (Han، 2006: 234)

أما في حالة تخفيض نسبة الاحتفاظ باحتياطات فائضة يساهم في زيادة نسبة مساهمة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي مما يساعد على ارتفاع نسبة العمق المصرفي.

3-2 العمق المصرفي

يعد العمق المصرفي (*) من المؤشرات المهمة لكل دولة سواء كانت متقدمة أم نامية ، حيث يجري العمل في العراق لرفع نسبة (العمق المصرفي) لتعزيز النمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ، و كذلك لمواجهة التحديات الناتجة بسبب ضعف علاقة القطاع المصرفي بالقطاع الحقيقي. (صندوق النقد العربي ، 2021: 4)، اذ يعرف العمق المصرفي على انه عملية متعددة الأبعاد تهدف الى التوسع في حجم و نشاطات المؤسسات المالية الوسيطة بالاعتماد على توسيع التشكيلة الخاصة بالأدوات و الخدمات المالية ، و يعمل العمق المصرفي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها (التبادل الفعال للسلع و الخدمات و اتخاذ القرارات العقلانية التي تتعلق بالادخار و الاستثمار). (محمد ونبيل ، 2016: 42) حيث يبين نموذج ماكينون و شوان ان رصيد الائتمان المقدم للقطاع الخاص يعتبر هو المسؤول على نوعية و تراكم الاستثمار (رأس المال) و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي ، اذ ان القروض المقدمة للقطاع الخاص تساهم في تعزيز الاستثمار و نمو الانتاجية بشكل أكبر من الائتمان الموجه للقطاع العام. (بو غزالة ، 2015: 135)

كما يعكس مؤشر العمق المصرفي اهتمام الجهاز المصرفي بتمويل القطاع الخاص، تطبيقا لأسس و معايير الإصلاح الاقتصادي. (عبير ، 2021: 13) أي ان مؤشر العمق المصرفي يتضمن نسبة الائتمان الذي يقدم من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص مقسوما على (GDP) ، حيث يتمتع الائتمان الخاص بالدقة في كمية الأموال الموجهة للقطاع الخاص و ان هذه النسبة ترتبط بشكل مباشر بالنمو و الاستثمار و ان ارتفاع نسبة العمق المصرفي تعبر عن زيادة الخدمات المالية في الاقتصاد. (خلف و رشيد ، 2017: 343).

أي ان مؤشر العمق المصرفي يبين المعلومات الخاصة بالوساطة المالية و مدى قدرة مؤسسات الائتمان على تنفيذ الوظائف الخاصة بها و المتعلقة بالوساطة ، فكلما ارتفع مستوى هذا المؤشر فإنه يعبر عن نظام مالي أكثر نضوجا وتطورا. (جراح و

آخرون، 2019: 357) حيث استخدم هذا المؤشر بشكل واسع في الأدبيات لمعرفة و قياس كفاءة المصارف التجارية بالاعتماد على منح القروض للاستثمارات التي تحقق عوائد مرتفعة ، بافتراض إن الائتمان الموجه للقطاع الخاص يؤدي الى زيادة كبيرة في الانتاجية و الاستثمار أكثر من الأموال الممنوحة لمؤسسات القطاع العام ، و بالتالي فهو يقيس درجة انخراط الجهاز المصرفي من حيث تقديم التسهيلات و القروض للقطاع الخاص ، أي ان الزيادة في نسبة العمق المصرفي (الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي) تعبر عن درجة تطور الجهاز المصرفي و مدى التوسع في الخدمات المالية و انعكاسا لتطور الوساطة المالية في الاقتصاد بشكل عام .(خلف ، 2011 : 184).

4- الجانب العملي

4-1 تحليل واقع الاحتياطي الفائض والعمق المصرفي في العراق

4-1-1 واقع الاحتياطي الفائض في العراق

يوضح الجدول (1) الاحتياطيات الفائضة في الاقتصاد العراقي و معدل النمو لتلك الاحتياطيات خلال المدة (2004-2021) ، يتضح من الجدول ان معدلات النمو للاحتياطيات الفائضة أخذت بالتذبذب خلال مدة الدراسة بين الارتفاع و الانخفاض ، انعكاسا للأوضاع الاقتصادية و السياسية و الأمنية التي يعيشها العراق ، حيث نجد ان حجم الاحتياطيات الفائضة انخفضت من (3.197) مليار دينار في العام (2004) لتبلغ (0.886) مليار دينار في العام (2005) و السبب في ذلك يرجع الى قيام بعض المصارف من الاستفادة من تلك الاحتياطيات المتوفرة لديها و استثمارها في حوالات الخزينة و الاستثمار الليلي أو استثمار الودائع ، مما يؤدي الى انخفاض معدل النمو في الاحتياطي الفائض بمقدار (72.29 - %). (التقرير الاقتصادي السنوي 2005: 16).

بعدها أخذ حجم الاحتياطيات الفائضة بالارتفاع خلال العامين (2006) و (2007) و بمعدل نمو موجب (77.54%) و (79.21%) على التوالي، و سبب ذلك يعود الى قيام البنك المركزي بسحب أكبر قدر من السيولة لدى المصارف لمنعها من الاستثمار من الودائع الحكومية. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2007: 17).

انخفض حجم الاحتياطي الفائض في العام (2008) و بمعدل نمو سالب بلغ (36.50-%) بسبب ارتفاع حجم الاحتياطيات المصرفية (القانونية) فضلا عن ارتفاع العملة خارج البنوك، بعد ذلك ارتفع حجم الاحتياطيات من (1.790) مليار دينار في العام (2008) ليبلغ (12.929) مليار دينار في العام (2009)، بسبب حاجة المصارف لدعم أكثر حتى تتمكن من اداء الواجبات والمسؤوليات وبالأخص، واجباتها نحو القطاعات التي تعتبر أكثر أهمية في الاقتصاد والتي تتمثل بالقطاعين الزراعي والصناعي. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2009: 18).

استمر الارتفاع خلال العام (2010) ليبلغ (28.400) مليار دينار، بسبب الحاجة الملحة لتفعيل الدور المهم للجهاز المصرفي لغرض التوجه نحو السوق لتعزيز مستويات التمويل، و بالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي داخل العراق. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2010: 20).

عاود حجم الاحتياطي الفائض للانخفاض في العام (2011) ليبلغ (24.025) مليار دينار، و السبب لذلك هو قيام المصارف بالاستثمار للاحتياطيات الفائضة المودعة لدى البنك المركزي بالدينار العراقي كودائع استثمار (لأجل 7 أيام) و (حوالات حسب الطلب). (التقرير الاقتصادي السنوي، 2011: 22).

ارتفع حجم الاحتياطيات الفائضة خلال العامين (2012) و (2013) ليبلغ (24.518) و (30.900) مليار دينار على التوالي بسبب استقرار الوضع الاقتصادي داخل البلد، الا انه انخفض خلال السنوات (2014) و (2015) و (2016) ليبلغ (17.316) و (13.978) و (12.698) مليار دينار على التوالي، بسبب الوضع السياسي الغير مستقر داخل البلد للسنوات المذكورة، حيث قامت الحكومة بتمويل الحرب ضد داعش من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي.

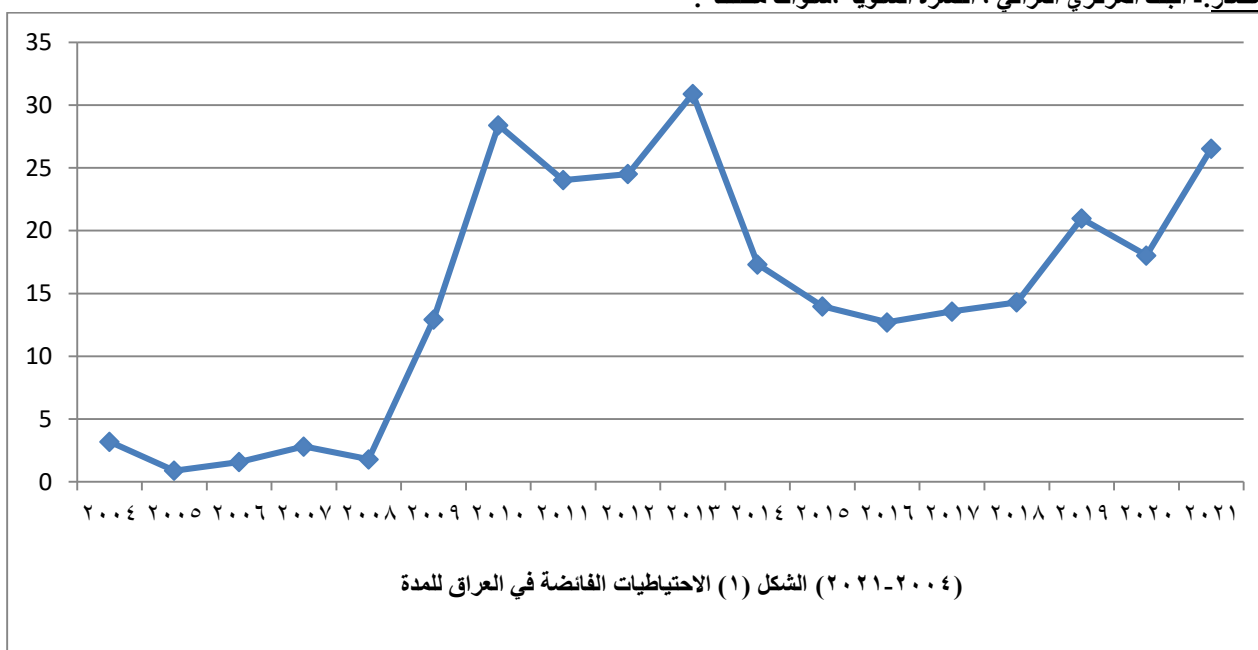
أما خلال السنوات (2017) و (2018) و (2019) فقد ارتفع حجم الاحتياطيات ليصل الى (13.570) و (14.301) و (20.975) مليار دينار، ثم انخفض في العام (2020) ليبلغ (18.028) مليار دينار، بسبب الحاجة الى التمويل لغرض مواجهة جائحة كوفيد 19، الا انه عاود الى الارتفاع في العام (2021) ليبلغ (26.530) مليار دينار والشكل (1) يبين الاحتياطيات الفائضة في العراق للفترة (2004-2021).

جدول (1) الاحتياطيات الفائضة في الاقتصاد العراقي للفترة (2004-2021) (بمليار دينار)

السنة	الاحتياطيات الفائضة (ER)	معدل النمو (%)
(1)	(2)	
2004	3.197	-
2005	0.886	-72.29
2006	1.573	77.54

79.21	2.819	2007
-36.50	1.790	2008
622.29	12.929	2009
119.68	28.400	2010
-15.40	24.025	2011
2.05	24.518	2012
26.03	30.900	2013
-43.96	17.316	2014
-19.28	13.978	2015
-9.16	12.698	2016
6.87	13.570	2017
5.39	14.301	2018
46.67	20.975	2019
-14.05	18.028	2020
47.16	26.530	2021

المصدر:- البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ،سنوات مختلفة .



المصدر:- من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ،النشرة السنوية ،سنوات مختلفة.

2-1-4 واقع العمق المصرفي في العراق

يبين الجدول (2) العمق المصرفي للجهاز المصرفي العراقي للمدة (2004-2021)، حيث يعتبر من المؤشرات المهمة التي تعكس مدى مساهمة الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي و بالتالي التطور الاقتصادي ، اذ يلاحظ من الجدول (2) الزيادة المستمرة في حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص خلال المدة (2004-2014) و بمعدلات نمو موجبة ، الا انه انخفض خلال المدة (2015-2018) بسبب تردد المصارف بمنح الائتمان نتيجة لضعف الضمانات المقدمة مقابل الائتمان ، و السبب في ذلك هو التأثير بمخاطر السوق النظامية .(التقرير الاقتصادي السنوي، 2015: 54)، و المتمثلة بالمخاطر السياسية و الاقتصادية في العراق نتيجة الوضع الأمني الغير مستقر بسبب الحرب ضد داعش .

كذلك يعود سبب انخفاض حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص، نتيجة لانخفاض الائتمان التعهدي المقدم للقطاع الخاص والمتمثل في انخفاض خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

الا ان حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص عاود الارتفاع للعامين (2020) و (2021) حيث بلغ (34.871) و (39.86) مليار دينار على التوالي بسبب ارتفاع كل من الائتمان النقدي والتعهدي المقدم من قبل المصارف العراقية للقطاع الخاص.

أما الناتج المحلي الاجمالي (GDP) و الذي يعتبر المقياس الأساس الذي يعكس مقدار القوة الانتاجية التي ينتجها الاقتصاد خلال مدة محددة تصل لغاية السنة ، أو يمثل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية و التي يتم انتاجها داخل اقتصاد معين خلال مدة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة واحدة. (S & H، 2008: 491) ومن بيانات الجدول (2) يتضح ان الـ (GDP) بالأسعار الجارية أخذ بالارتفاع خلال المدة (2008-2004)، اذ ارتفع من (53.235) مليار دينار في العام (2004) ليبلغ (157.026) مليار دينار في العام (2008)، نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بعد ذلك أخذ بالانخفاض في العام (2009) نتيجة لانخفاض اسعار النفط و التأثير بالازمة المالية العالمية، الا ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية عاود الارتفاع خلال المدة (2010-2013)، نتيجة لتعافي أسواق النفط، بعدها عاود الارتفاع خلال المدة (2014-2016) و بمعدلات نمو سالبة، نتيجة الازمة المتمثلة بانخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية فضلا عن احتلال داعش في العراق لمناطق معينة بعد ذلك عاود الـ (GDP) الارتفاع خلال المدة (2017-2021)، اذ بلغ (301.439) مليار دينار في العام (2021)، حيث سجل العراق تحسنا ملحوظا من خلال رفع القيود مع زيادة الحصص الشهرية لمقررات (OPEC+) فضلا عن تعافي الاسعار العالمية للنفط الخام نتيجة ارتفاع الطلب العالمي مقارنة مع العام (2020)، اذ ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق بسبب انخفاض عدد الاصابات بجائحة كوفيد 19 فضلا عن ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية.

ونتيجة لذلك نجد ان حجم العمق المصرفي في العراق أخذ بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة (2004-2021)، حيث ارتفع حجم العمق المصرفي من (1.16%) في العام (2004) ليبلغ (16.68%) في العام (2016)، نتيجة لارتفاع حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص، استجابة للتوجه لإجراء بعض التغييرات المهمة في الاطر التشريعية والمؤسسية، وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة الا انها تعتبر منخفضة في العراق قياسا مع حجم النشاط الاقتصادي.

في حين انخفض حجم العمق المصرفي في العراق للسنوات (2017) و (2018)، حيث بلغ (14.22%) و (11.71%) على التوالي، وجاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض حجم الائتمان التعهدي المقدم للقطاع الخاص، وقد ارتفع حجم العمق المصرفي في العام (2019) بشكل طفيف حيث بلغ (11.80%)، وسبب ذلك الارتفاع يعود الى الزيادة الحاصلة في الائتمان التعهدي المقدم للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية.

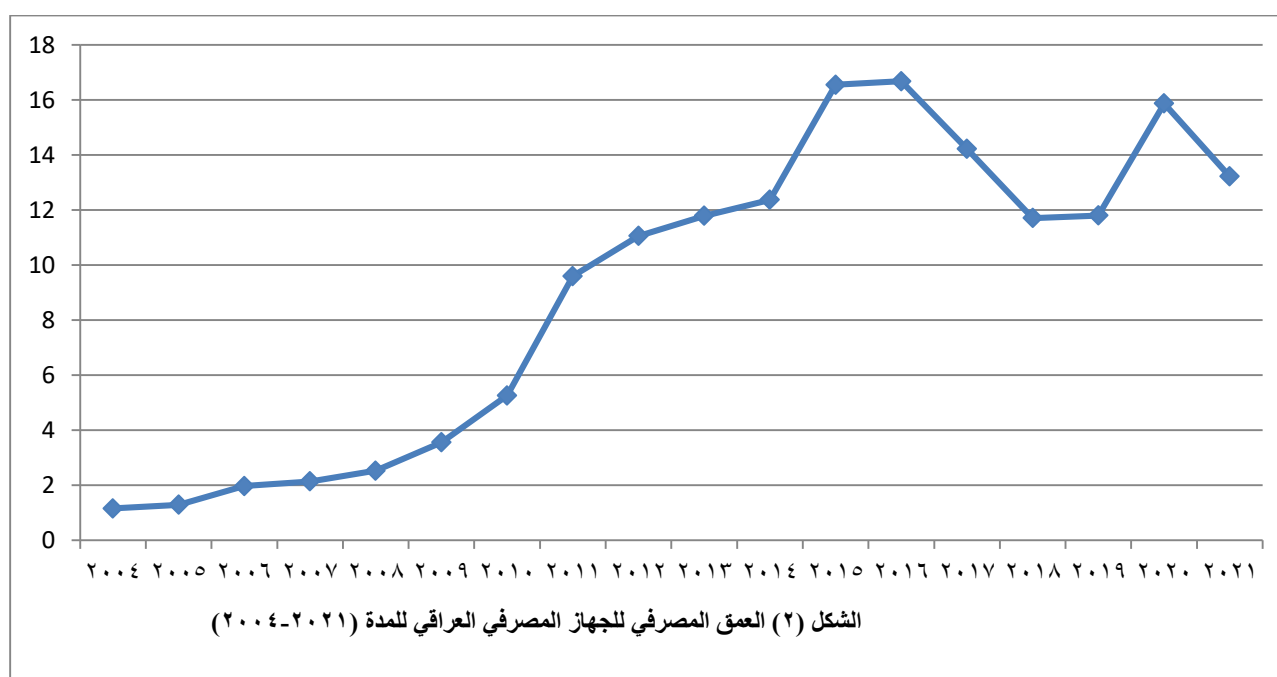
استمر الارتفاع في تقديم الائتمان التعهدي للقطاع الخاص خلال العام (2020) و بالتالي ساهم في ارتفاع العمق المصرفي الى (15.87%)، الا ان هذه النسبة تعد منخفضة قياسا بحجم النشاط الاقتصادي ومقارنة مع الدول الأخرى، استمر انخفاض العمق المصرفي في العام (2021) ليبلغ (13.22%). (التقرير الاقتصادي السنوي، 2016-2021) ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها الآثار الاقتصادية لاحتلال داعش لثلاث محافظات عراقية عام (2014) بالإضافة الى تدمير المشاريع الاقتصادية التي تعود للقطاع الخاص و التي سبق وان اقترض عليها فضلا عن الهجرة الخارجية و الداخلية و عدم تسديد القروض مما يحولها الى ديون معدومة، والشكل (2) يبين العمق المصرفي للجهاز المصرفي العراقي للمدة (2004-2021).

جدول (2) العمق المصرفي للجهاز المصرفي العراقي للمدة (2004-2021) (مليار دينار)

السنة	الائتمان المصرفي للقطاع الخاص (1)	معدل النمو (2)	GDP بالأسعار الجارية (3)	معدل النمو (4)	العمق المصرفي (5) 3/1 %	معدل النمو (6)
2004	0.620	-	53.235	-	1.16	-
2005	0.950	53.23	73.533	38.13	1.29	11.20
2006	1.881	98	95.587	29.99	1.97	52.71
2007	2.387	26.9	111.455	16.60	2.14	8.63
2008	3.978	66.65	157.026	40.89	2.53	18.22
2009	4.646	16.79	130.643	-16.80	3.56	40.71
2010	8.527	83.53	162.064	24.05	5.26	47.75
2011	20.859	144.62	217.327	34.10	9.60	82.51

15.21	11.06	16.10	254.225	34.82	28.122	2012
6.60	11.79	7.62	273.587	14.70	32.256	2013
4.92	12.37	-2.65	266.332	2.08	32.927	2014
33.79	16.55	-26.90	194.680	-2.15	32.22	2015
0.79	16.68	-4.18	186.542	-3.42	31.11	2016
-14.75	14.22	11.30	207.621	-5.10	29.53	2017
-17.65	11.71	20.21	249.574	-1.01	29.232	2018
0.77	11.80	1.95	254.443	2.71	30.023	2019
34.49	15.87	-13.63	219.768	16.15	34.871	2020
-16.70	13.22	37.16	301.439	14.31	39.86	2021

المصدر:- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.



المصدر :- من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، سنوات مختلفة.

4-2 الجانب القياسي للبحث

4-2-1 توصيف متغيرات البحث

تعد من أهم العمليات التي يتم من خلالها تحديد علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع، وفي هذا البحث تم وصف هذه المتغيرات كالتالي:

أ- المتغير التابع و يتمثل بالعمق المصرفي (banking depth) و يرمز له بالرمز (bd).

ب- المتغير المستقل و يتمثل بالاحتياطات الفائضة (the Excess Reserve) و يرمز له بالرمز (ER).

وحسب تفسير النظرية الاقتصادية توجد علاقة طردية بين زيادة الاحتياطات الفائضة لدى الجهاز المصرفي وبين زيادة العمق المصرفي وبالعكس.

ومن ثم فإن الصيغة القياسية للأنموذج تكون كالتالي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_1 + U_i \dots\dots\dots(1)$$

$$Bd = \beta_0 + \beta_1 ER + U_i \dots\dots\dots(2)$$

حيث ان :

Bd: العمق المصرفي. ER: الاحتماليات الفائضة. U_i : المتغير العشوائي

2-6 اختبار جذر الوحدة

جدول (3) اختبار السكون (ADF)

Variable	La g	Level			1 st difference		
		Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
Bd	1	-1.255	-1.328	0.492	*-8.469		
prob		0.645	0.872	0.819	0.000		
ER	1	-1.442	-1.761	-0.064	*-8.332		
prob		0.556	0.712	0.658	0.000		

المصدر: - من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

(*) معنوية عند مستوى (1%، 5%، 10%)

يوضح الجدول (3) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج و المتمثلة بالعمق المصرفي (Bd) و الاحتماليات الفائضة (ER) كانت ساكنة عند الفرق الأول (1st difference) عند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) أي انها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

2-4-2 تقدير النموذج باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

لغرض قياس أثر الاحتماليات الفائضة و المتمثلة بالمتغير المستقل (ER) على العمق المصرفي الذي يمثل المتغير التابع (Bd)، تم استخدام نموذج (ARDL) لتقدير الانحدار الذاتي، اذ يلاحظ من خلال الجدول (4) ان قيمة (R^2) للنموذج بلغت (96%) وهو يمثل القوة التفسيرية، أي ان (96%) من التغيرات في العمق المصرفي تفسرها الاحتماليات الفائضة، أما النسبة المتبقية و البالغة (4%) تعود لمتغيرات أخرى غير داخلة في الانموذج، و ان قيمة ($R^2 \text{ Adj} = 0.99$). كما ان قيمة احصائية (D.W) و البالغة (2.1) تؤكد على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، كما تظهر لنا النتائج معنوية المتغير المستقل الاحتماليات الفائضة، اذ بلغت قيمة الاحتمالية لهذا المتغير (0.04) أما اختبار (f) و الذي يقيس معنوية النموذج المقدر، اذ بلغت قيمة (F) المحتسبة (665.8482) بمستوى احتمالية (0.000000). وهذا يعني ان النموذج مقبول كليا.

جدول (4) نتائج تقدير النموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
BD(-1)	0.937536	0.026724	35.08157	0.0000
ER(-1)	0.077096	0.038558	1.999489	0.0496
C	0.266656	0.250567	1.064210	0.2911
R-squared	0.967547	Mean dependent var		9.153972
Adjusted R-squared	0.966094	S.D.dependent var		5.524828
S.E. of regression	1.017316	Akaike info criterion		2.926901
Sum squared resid	69.34037	Schwarz criterion		3.054375
Log likelihood	-99.90497	Hannan-Quinn criter		2.977593
F-statistic	665.8482	Durbin-Watson stat		2.132244
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: - من عمل الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

3-4-2 اختبار التكامل المشترك وفقا لمنهجية (ARDL)

يوضح اختبار التكامل المشترك الذي يعرف باختبار الحدود (Bound Test) علاقة التكامل المشترك بين المتغير المستقل الاحتماليات الفائضة (ER) و المتغير التابع العمق المصرفي (Bd)، اذ يعتمد على قيمة (F) احصائية فيشر من حيث مقارنتها مع الحدود الدنيا و العليا بمعنويات مختلفة (1%، 2.5%، 5%، 10%) و الجدول (5) يوضح اختبار التكامل المشترك (f-Bound Test).

جدول (5) اختبار التكامل المشترك (f-Bound Test)

f-Bound Test Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	3.113775	1
Critical Value Bounds		
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر :-من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10 .

يوضح الجدول (5) ان قيمة (f) المحتسبة و التي بلغت (3.113775) هي أصغر من القيمة الجدولية I(0) عند جميع المستويات (10%، 5%، 2.5%، 1%)، وعليه نقبل فرضية البحث العدمية التي تنص على، عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الاحتياطات الفائضة والعمق المصرفي.

4-3 اختبارات جودة انموذج ARDL

4-3-1 اختبار ثبات تباين الاخطاء

يستخدم اختبار (ARCH) ليوضح تجانس تباين الاخطاء، حيث يبين ان القيمة الاحتمالية لمربع كاي (χ^2) بلغت (0.4864) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على قبول الفرض العدمي الذي ينص على ان اخطاء النموذج ثابتة التباين، ورفض الفرض البديل الذي ينص على ان اخطاء النموذج غير ثابتة التباين، و الجدول (6) يبين ذلك .

جدول (6) اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.473905	Prob. F(1,68)	0.4935
Obs*R-squared	0.484467	Prob. Chi-Square(1)	0.4864

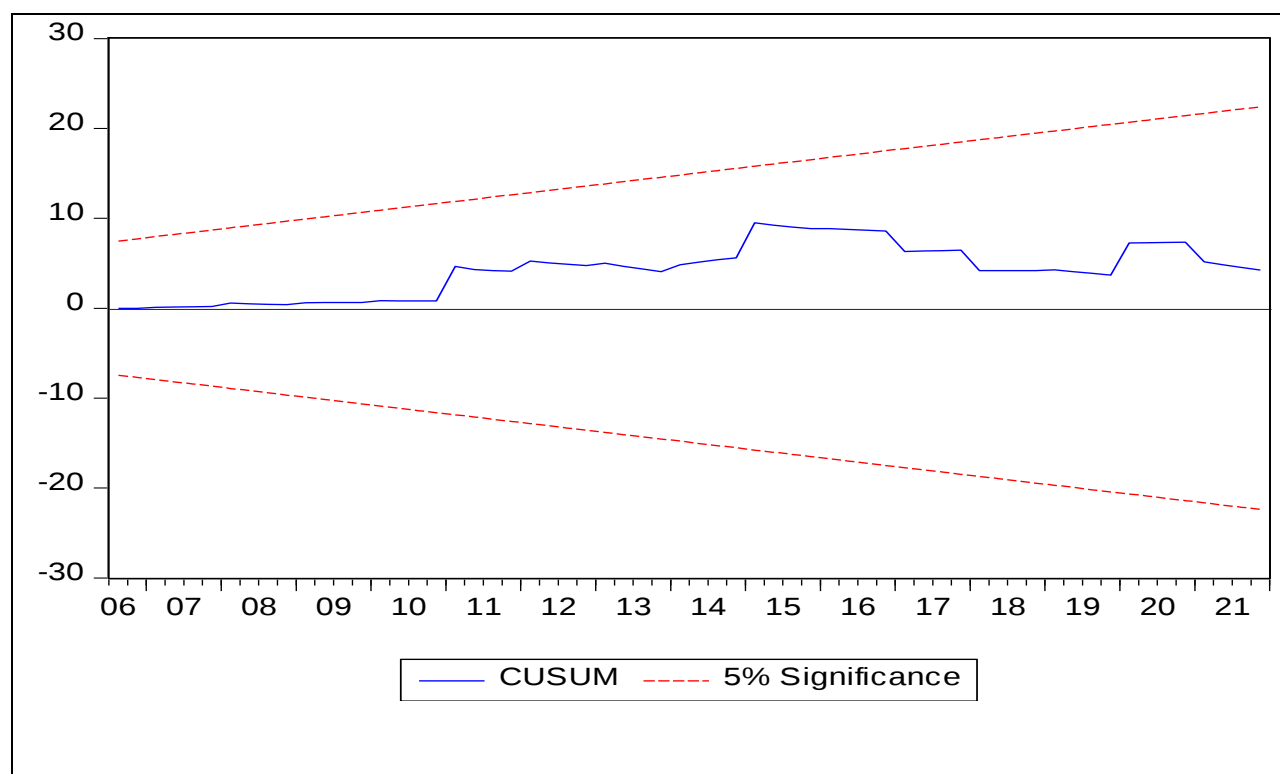
المصدر :-من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10 .

4-3-2 اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي النموذج:

يستخدم اختبار (LM) الذي يعتمد على القيمة الاحتمالية لـ (χ^2)، ويبين الجدول (6) قبول فرضية العدم حسب القيمة الاحتمالية لـ (χ^2) التي بلغت (0.6416) وهي أكبر من (0.05) و التي تبين ان النموذج يخلو من الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء، ورفض الفرض البديل .

4-3-3 اختبار استقراره النموذج

يبين الشكل (3) اختبار المجموع التراكمي لبواقي النموذج (Cusum Test)، حيث يبين ان المجموع التراكمي لبواقي النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (0.05) مما يدل على استقرارية المعلمات المقدرة .



شكل (3) اختبار المجموع التراكمي للبواقي اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10 .

5- الاستنتاجات والتوصيات

5-1 الاستنتاجات

- 1- تتأثر الاحتياطات الفائضة بالظروف السياسية والأمنية للبلد وبالتالي تنعكس هذه الظروف على العمق المصرفي.
- 2- على الرغم من وجود العلاقة الطردية بين الاحتياطات الفائضة والعمق المصرفي في العراق، إلا أنها لم تساهم في رفع نسبة العمق المصرفي بسبب انعكاس ظروف البلد فضلا عن زيادة القروض الاستهلاكية على الاستثمارية الموجهة للقطاع الخاص.
- 3- حقق الجهاز المصرفي معدلات نمو في جانب الائتمان المصرفي من السنة الأولى وصولا إلى سنة 2014 والتي بعدها شهدت انخفاضاً، كما شهد العمق المصرفي أيضاً نمواً متواصلاً لغاية سنة 2016 إذ إن انخفاض نسبة العمق المصرفي تدل على ضعف عمل الجهاز المصرفي في العراق.
- 4- يوضح اختبار (Bound test) وجود علاقة قصيرة الأجل بين الاحتياطات الفائضة و العمق المصرفي في العراق .

5-2 التوصيات:

- 1- توفير الاستقرار السياسي والأمني للبلد لغرض توجيه الاحتياطات الفائضة لزيادة حجم القروض للاستثمار الخاص ومن ثم المساهمة في رفع نسبة العمق المصرفي.
- 2- وضع استراتيجية خاصة بمنح الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بشكل يتناسب وحجم المشاريع الاستثمارية التابعة للقطاع الخاص.
- 3- متابعة إدارة الائتمان لمدى استخدام الائتمان الموجه للقطاع الخاص بالشكل الصحيح وتركيزه على المشاريع الاقتصادية التي تساهم في رفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
- 4- توفير الائتمان الموجه للقطاع الخاص بشروط ميسرة، لغرض رفع مستوى الاستثمار الخاص وبالتالي زيادة نسبة العمق المصرفي.

المصادر:

1. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2015.
2. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2005.
3. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2007.
4. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2009.

5. جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي ،2010.
6. جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي ،2011.
7. جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2016-2021).
8. د.ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي و تحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(23)، 2010.
9. د.طرشي محمد،د.بو فليح نبيل،دراسة مؤشرات العمق المالي في الجزائر في ظل الاصلاحات النقدية و المالية،مجلة الدراسات المالية و المصرفية ،العدد(3)،2016.
10. د.عبد المنعم السيد علي،د.نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الاسواق المالية ،دار الحامد للنشر و التوزيع،2004.
11. د.عمار حمد خلف ،عقيل محمد رشيد،دور المصارف الاسلامية و المصارف التجارية الخاصة في زيادة العمق المالي في العراق ،مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد(100)، المجلد(23) ،2017.
12. د.عمار حمد خلف،قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ،مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ،المجلد 17، العدد 64، 2011.
13. د.نعيم صباح جراح،د.عقيل عبد الحسين عودة ،مصطفى محمد ابراهيم ،أثر الادوات الكمية (الغير مباشرة) للسياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2003-2016)،مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ،المجلد25،العدد110.
14. شرقي عيبر ،أثر العمق النقدي على فعالية السياسة النقدية بالجزائر . دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019، رسالة ماجستير جامعة العربي بن مهيدي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2021.
15. محمد عبد الكريم بو غزالة ، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح و التحرير المالي خلال الفترة 1990-2013،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد(8)،2015.
16. Frank.R.H&Bernanke.B.S,Principles of Economics,MC Graw-Hill,2008.
17. Huberto M. Ennis and Alexander L. Wolman, Large Excess Reserves in the United States:A View from the Cross-Section of Banks, International Journal of Central Banking, Vol. 11 No. 1.
18. Huberto M. Ennis and Tim Sablik, Large Excess Reserves and the Relationship between Money and Prices,Economic Brief , FEDERAL RESERVE BANK OF RICHMOND,2019.
19. Intaek Han, The Political Economy of Reserve Accumulation in the Developing World , The Korean Journal of International Relations, Volume 46, Number 5, 2006.
20. Jan Marc Berk and Jan Willem van ,Excess liquidity and the usefulness of the money multiplier, Working Paper, De Nederlandsche Bank, No. 740,2022.
21. Ulrich Bindseil, Gonzalo Camba, Astrid Hirsch, and Benedict Weller, EXCESS RESERVES AND THE IMPLEMENTATION OF MONETARY POLICY OF THE ECB, European Central Bank,2004.